في الملتقى الذي أقامته جمعية الشفافية لنساء الكويت والخليج

الحملي: صاحب السمو رسخ مبدأ إنصاف المرأة منذ عمله في السلك الدبلوماسي

■ انطلاق عمل «مركز تمكين المرأة» الساعي إلى تحقيق فرص عادلة ومتكافئة بين أبناء الوطن

المشاركات في ملتقى جمعية الشفافية

كتب فارس العبدان:

اعلنت رئيس مركز تمكين المرأة التابع لجمعية الشفافية الكويتية د.سحر الحملي الاعتزاز والتقدير للشيخ جابر الاحمد الصباح طيب الله ثراه والذي انصف المرأة الكويتية بمنحها حقها السياسي، كما ان الشكر موصول لخير خلف صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الذي رسخ انما مبدأ انصاف المرأة الكويتية منذ عمله في السلك الدبلوماسي فعين المرأة السفيرة وبادر دائما بدعم واسناد الكويتيات في جميع الميادين وعلى مر السنين. وكشفت الحملي في ملتقى تمكين المرأة الخليجية واحتفالية يوم المرأة الكويتية الذي اقامته جمعية الشفافية امس، عن تجديد انطلاق عمل «مركز تمكين المرأة» المتخصص في تمكين المرأة الكويتية سياسيا واقتصاديا ووظيفيا ويسعى الى تحقيق فرصة عادلة ومتكافئة بين ابناء الوطن وفق الدستور موضحة ان المركز يعتبر اداة لخدمة الوطن ونسائه من خلال اطلاق المبادرات والمشاريع وفق منهج علمي وعملي يخدم قضايا المرأة ، كما يسعى المركز الى الشراكة الحقيقية مع كافة الجهات المعنية بشؤون المرأة وانتهاج سياسة نوعية والتثقيف والتنمية للقدرات النسائية الكويتية ولتحقيق هذه الاهداف تم تشكيل هيئة ادارية جديدة بكفاءات شابة متخصصة في ميادين مختلفة ونشطة محليا وعربيا وعالميا. واضافت «وفي هذا السياق نطلق المبادرة النوعية الاولى للاعضاء الجدد لنعلن دعوتنا لتخصيص السادس عشر من مايو وهو اليوم الذي حصلت فيه المرأة الكويتية على حقها السياسي والذي يحتفل به سنويا تكريما لانجازاتها واستعراضا لمسيرتها التاريخية في التمكين وتحفيزها على مواصلة العطاء لهذا المجتمع ، كما نتطلع الى موافقة كريمة من مجلس الوزراء والاجهزة المعنية بالامر لاعتماد هذه المبادرة لنستذكر سنويا الانجازات والاخفاقات في حقوق المرأة.

■ ندعو لتخصيص السادس عشر من مايو كيوم للاحتفال السنوي تكريماً لإنجازات نسائنا

تمهيداً لوضع نظام شامل ومرئيات للفترة المقبلة

العازمي: إعادة النظر في أجور وبدلات العاملين بالجهات الحكومية ضرورة

■ يجب تمثيل الاتحاد المهني في اللجان المشكلة لدراسة الأمور التي تخص العمالة

بدر العازمي

أكد رئيس اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي بدر خالد العازمي ان مجلس الخدمة المدنية سوف يقوم الفترة المقبلة بدراسة كافة القرارات الخاصة بالبدلات والكوادر واوضاع المرئيات بشكل عام على مستوى جميع الوزارات والجهات الحكومية تمهيدا لوضع نظام شامل ومرئيات للفترة المقبلة .

ونوه العازمي في تصريح صحافي الى ان اعادة النظر في اوضاع العاملين بالجهات الحكومية - كان ومازال مطلبا من مطالب اتحاد العاملين بالقطاع الحكومي والذي يحمل على عاتقه مسؤولية الدفاع عن حقوق ومكتسبات العاملين بالقطاع الحكومي حيث انه يجب ان تكون هناك سياسة واضحة ومحددة المعالم بالنسبة للاجور وغيرها من المزايا التي تستحق للعاملين وان يرتبط ذلك بمستوى المعيشة والحياة في الكويت والتي تزداد بشكل سريع وخاصة في الاونة الأخيرة مما زاد من حدة أعباء الحياة - وانه كثيرا ما تتصادم الاقتراحات التي يتم تقديمها من كافة المؤسسات والجهات المعنية بالدولة بالتشريعات القائمة خاصة المرسوم بالقانون رقم «15» لسنة 1979م في شان نظام الخدمة المدنية والمرسوم الصادر في 1979/4/4م وتعديلاتهما - فقد صدرا منذ زمن طويل وبات الأمر اكثر الحاحا وضرورة الى أن يتم اصدار تشريعات جديدة اكثر مرونة تراعي ارتفاع الاعباء المعيشية خاصة في ظل الطفرات المتلاحقة في النفقات الخاصة بالغذاء والسكن والضروريات التي لاغنى عنها .

وشدد العازمي بقوله: إلا انه مما يجب التاكيد عليه في ذات الوقت انه وان كنا نؤيد اتباع سياسة جديدة في اعادة النظر في اوضاع الأجور والبدلات الحالية من اجل انصاف الشرائح الأخرى من العاملين ، إلا ان ذلك لا يجب ان يتاتي بالنيل من الكوادر او غيرها من البدلات الاخرى التي تم اقرارها لان الانصاف يحتم ان يتم اضافة المزيد من المكتسبات للفئات التي لم يكن لها حظ في الزيادات التي تمت سابقا ، ولن تتحقق العدالة او المساواة بالنيل من الحقوق التي تم انجازها لانها في هذه الحالة ستكون اهدارا للشرعية والحقوق التي اصبحت من الثوابت والمكتسبات القائمة .

واكد العازمي انه عند دراسة او مناقشة الامور التي تخص العمالة فانه لابد من أن يتم تمثيل الاتحاد المهني في اللجان المشكلة لدارسة اوضاع العمالة - لان الاتحاد هو الادرى والقادر على التعبير عن مطالب العمال لكونه يمثلهم في كل مطالبهم والادرى بمصالحهم لقربه من موقع العمل - وهو الاحق بتمثيلهم - وان ذلك المطلب يجد اساسه في التشريعات العمالية التي تم تقريرها في كل من القانون «38» لسنة 1964 م في شان العمل في القطاع الاهلي مادة «70» والقانون «6» لعام 2010م مادة «99» والتي اكدت على ان لجميع العمال الكويتيين الحق في ان يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتمثيلهم في جميع الامور الخاصة بهم .

واستدرك العازمي بقوله من هنا فان تمثيل المؤسسات النقابية الراعية والساهرة على تحقيق مطالب العمال له سنده القانوني وترى انه نص ملزم لكافة الجهات بان يكون الاتحاد المهني ممثلا في جميع اللجان والدراسات التي تعني بالأمور الوظيفية فلابد من الاستماع لوجهة نظرهم والتعبير عن ارادتهم في كل ما يتعلق باحوالهم الوظيفية . وناشد العازمي أعضاء مجلس الامة ان يعطوا قدرا اكبر من مسؤولياتهم للاهتمام باوضاع الموظفين والعمل على سن التشريعات التي تحسن من اوضاعهم لان هؤلاء العمال يشكلون قطاعا عريضا من مكونات المجتمع الكويتي - وان اعضاء مجلس الامة هم الممثلون لهم في البرلمان التشريعي - ومن ثم فانه تقع عليهم المسؤوليات الكبيرة بالاهتمام باوضاع العمالة الوطنية لانها هي التي تشكل عصب البناء وتعد احد اهم عناصر التقدم والازدهار ومن هنا فانه يجب الاهتمام بها والسهر على رعايتها وتحقيق مطالبها حتى تستمر في مواصلة البناء والتعمير والمشاركة في نهضة الكويت - لان الرخاء في النهاية سيعم على جميع طوائف الشعب . وقال ان اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي لديه من الافكار والاطروحات التي من شانها أن تساهم وتثري عملية تعديل التشريعات وتلبية مطالب العمالة الوطنية سواء بالنسبة لمجلس الامة او ديوان ومجلس الخدمة المدنية بحكم معايشته وملامسته لواقع هذه العمالة ومطالبها العادلة.

أكدوا أنها دفعت الشباب للمشاركة في شتى سبل الحياة العامة

أكاديميون: وسائل الإعلام الاجتماعية الحديثة تشهد نموا كبيراً وتفاعلا متزايداً.. وغير مسبوق

■ القحص: لايمكن تجاهل الدور الذي تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الأخبار وتبادل المعلومات

خالد القحص

خضر البارون

عايد المناع

يعقوب الكندري

■ النجار: مواقع التواصل تجاوزت حقيقة الدور الإخباري لوسائل الإعلام وخلقت نوعا من التفاعل

اجمع اكاديميون ان وسائل الاعلام الاجتماعية الحديثة تشهد نموا وتفاعلا بشكل متزايد وغير مسبوق اذ قطعت اشواطا كبيرة في مجال توعية الشباب ودفعتهم للمشاركة في شتى سبل الحياة العامة وساهمت في فتح نوافذ للنقاش السياسي والاجتماعي والانساني والاقتصادي.

واوضح الاكاديميون في تصريحات متفرقة لـ «كونا» امس ان مواقع التواصل الاجتماعي لعبت دورا كبيرا في سرعة تغطية الأحداث المحلية والعالمية لم تستطع ان تجاريها فيها اي من وسائل الإعلام التقليدية.

وقال استاذ الاعلام في جامعة الكويت خالد القحص ان مواقع التواصل الاجتماعي تعد طفرة كبيرة ونقلة نوعية في سرعة وصول الحدث لحظة فلحظة مضيفا انه لا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه في نشر الأخبار وتبادل المعلومات متجاوزة حدود الوقت والرقابة التي تمارسها بعض وسائل الإعلام التقليدية او الرسمية.

واضاف القحص ان وسائل الاعلام التقليدية لا يمكن ان تتجاهل باي شكل كان قوة وتاثير مواقع التواصل الاجتماعي مثل «تويتر» و«فيس بوك» و«انستغرام» والتي فتحت الباب على مصراعيه لتبادل الاراء والمعلومات بين الجميع ووفرت مساحات من حرية التعبير بخلاف وسائل الإعلام التقليدية.

وبين ان الايجابية تتركز في سرعة نقل المعلومة ووصولها الى عدد كبير من الجمهور الذي لا يملك الوقت لقراءة الصحف أو مشاهدة التلفزيون كما انها فتحت المجال لامكانية النشر للجميع سواء على المستوى الشخصي او الجماعي او المؤسسي.

واضاف انها فرصة كذلك للشباب لكي يعبروا سواء باسمائهم او بأسماء مستعارة عن أفكارهم وأحلامهم وقدراتهم البناءة آملين ان تتحول هذه الحرية المتاحة في المجال الالكتروني الى واقع يتعايشون معه في حياتهم اليومية.

وحول مدى جدوى او مشروعية توفير فرصة مجانية للجميع للتعبير على اختلاف مداركهم وثقافاتهم قال القحص ان هذه المواقع تعتبر رافدا للمعلومات التي قد تحتمل الخطا او الصواب او عدم الفائدة مبينا ان الجيل الحالي اوجد لنفسه موقعا على خارطة المجتمع ليعبر عن نفسه من خلالها.

واشار الى ان هناك فئة من المغردين قد تلجا لغرض ما الى بث اشاعات واخبار كاذبة والتي يجري تداولها عبر «تويتر» مثلا وتنتشر بسرعة البرق ليثبت بعد ذلك عدم صحتها مثل أخبار عن حوادث او وفاة لمشاهير او لسياسيين او لظواهر طبيعية او مشاهد على موقع يوتيوب غير حقيقية او تطاول في مسائل دينية وغيرها «وبالطبع سرعان ما يتكشف اكاذيبهم».

وذكر ان فئة ليست بالقليلة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي اشخاص غير مؤهلين اعلاميا او من فئة الثقافات المتواضعة مما يعرضهم مهنيا وادبيا وقانونيا للمساءلة نتيجة جهلهم بالالتزام بالضوابط الصحافية وقلة الوعي والخبرة.

من جانبه اعتبر استاذ الاقتصاد في جامعة الخليج الدكتور حسن النجار ان ما يميز مواقع التواصل الاجتماعي ان اللغة المستخدمة فيها سهلة الفهم وبسيطة فضلا عن ان الخبر مركز ومختصر مضيفا ان من الصعب جدا القول ان هذه المواقع تهدد وسائل الاعلام التقليدية حيث ان نسبة كبيرة من متابعيها لايزالون يعتمدون عليها في تلقي المعلومة بسبب عدم معرفتهم بكيفية استخدام مواقع التواصل او حذرهم منها.

وبين النجار ان الشباب خلال السنوات الماضية واكب التطور الكبير في ثورة تكنولوجيا الاتصال ووجد من خلالها فرصته المجانية والوحيدة التي تؤمن له إمكانية التعبير عن ارائه خلافا عن التقليدية المتعارف عليها.

واشار الى ان هذه المواقع فتحت آفاقا واسعة امام الشباب للمعرفة والتواصل والتفاعل ليس فقط بين ابناء المنطقة الواحدة بل مع أصدقاء من مختلف الدول والاحتكاك بهم مشددا على ضرورة وجود رسالة اعلامية شاملة للشباب تدرك مطالبهم وتتفاعل معهم لضمان استمرار حرية النقد والتعبير والراي والراي الاخر في السير بالاتجاه الصحيح.

وقال ان مواقع التواصل الاجتماعي تجاوزت حقيقة الدور الإخباري لوسائل الإعلام وخلقت نوعا من التواصل والتفاعل بين مستخدمي تلك المواقع من جهة وبين المجتمع من جهة اخرى للمشاركة وبمختلف مستوياتهم الثقافية في صنع الخبر ونشره باقصى سرعة.

■ الكندري: الأحداث الأخيرة التي اجتاحت الوطن العربي أثبتت أن لهذه الوسائل قوة حقيقية لا يمكن الاستهانة بها

■ بارون: المواقع عزلت الشباب نفسيا عن التواصل والاحتكاك المباشر فيما بينهم حتى على المستوى المعلوماتي

بدوره قال استاذ الاجتماع في جامعة الكويت الدكتور يعقوب الكندري ان وسائل الإعلام التقليدية ادركت انها لا تستطيع المضي قدما دون مراعاة مفهوم الإعلام الجديد والاجتماعي «مواقع التواصل الاجتماعي» مشيرا الى وجوب تفهم قضية اولويات المجتمع بشكل افضل وخصوصا الشباب. واستدرك الكندري بالقول ان النظرة الى الاعلام الاجتماعي لاتزال تفتقد الموضوعية والمهنية ولا يميز بين الرأي والمعلومة والحالة الشخصانية للمدون مشيرا الى وجود مدونين لا يتحلون بالمسؤولية الاجتماعية ولا يتورعون عن خلط المعلومات والافكار بالشكل الذي يوافق هواهم.

وبين انه اجتماعيا من الطبيعي رؤية هذه النظرة ولكن مصلحة الجميع تكمن في تضافر الجهود الإعلامية والثقافية والشبابية للسعي وراء مصلحة الوطن مشددا على ان المسؤولية تبدأ من الناشطين السياسيين من فئة الشباب عبر وسائل الإعلام الاجتماعية باعتبار ان أرقام المتابعين لهم أعلى بكثير من جمهور الإعلام التقليدي فيما تتحمل وسائل الإعلام التقليدية مسؤولية دعم هذه الجهود.

وقال الكندري ان الأحداث الأخيرة التي اجتاحت الوطن العربي اثبتت ان لهذه الوسائل قوة حقيقية لا يمكن الاستهانة بها مستقبلا حيث ساهمت في صنع التغيير في الخارطة السياسية من خلال قدرتها على حشد الجماهير.

من ناحيته قال استاذ علم النفس في جامعة الكويت الدكتور خضر بارون ان وسائل التواصل الاجتماعي خلقت واقعا جديدا وفرضته على المجتمع نتيجة مساحات الحرية واشكال التعبير الواسعة التي تمتعت بها ما جعلها تقوض من ثقافة الاحتكار عند الوسائل الاعلامية التقليدية حيث اتاحت الفرصة للشباب لإبداء ارائه.

واضاف بارون ان هذه المواقع حدت من مفهوم المثقف التقليدي واوجدت على الساحة ثقافة جديدة ومغايرة وسريعة مبنية على نوع الحدث ووصوله واصبح التاثير الفكري لنجوم الإعلام الجديد من الشباب على المجتمع اكبر بكثير من تاثير المثقف التقليدي.

واشار الى ان هناك جانبا سلبيا للمواقع سواء في مستوى العلاقات الإنسانية فهي عزلت الشباب نفسيا عن التواصل والاحتكاك المباشر فيما بينهم وحتى على المستوى المعلوماتي فهذه الوسائل لا تستخدم عادة للوصول الى معلومة او ثقافة بشكل رسمي وجاد الا ما ندر.

واضاف الى جملة السلبيات ان هذه المواقع تتعرض حساباتها للاختراق والقرصنة وسرقة المعلومات الخاصة وكلمات السر وتستغل استغلالا سيئا ما يعرض اصحابها الحقيقيين للمساءلة القانونية.

واعرب عن أسفه لوجود من يستغل حاجة الشباب ويجعل منهم اداة للتحريض ونشر معلومات غير صحيحة او لغة هابطة واساءة وتشهير وخوض في الامور الدينية من اجل اشعال الفتن والتحريض عليها.

من جهته قال استاذ العلوم السياسية الدكتور في جامعة الكويت عايد المناع ان وسائل التواصل الاجتماعي تؤدي الى احداث تغييرات سريعة وكبيرة في المجتمع على كل المستويات ما يتسبب في تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية ذات تاثير كبير على صعيد الدولة.

واضاف ان هذه المواقع تشكل متنفسا لنسبة كبيرة من جمهور الشباب للتعبير عن ارائهم بصورة أسهل ما ساعد على جذبهم في التاثير على صناعة والمشاركة في القرار الرسمي مشيرا الى ان تلك الوسائل دفعت بكثير من حكومات العالم الى اتخاذ سلسلة من الإجراءات والإصلاحات لتعزيز الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتعزيز الحوار الوطني بين ابناء المجتمع والقوى المطالبة بالإصلاح.

وبين المناع انه من هذا المنطلق يمكن تقدير الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول ضد بعض مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في اطار الإجراءات القانونية والتنظيمية لحماية امن وتماسك المجتمع ولا تعد تقييدا لحرية التعبير بل تعد تنظيما لها.

ورأى ان ما ينطبق قانونيا على الاعلام التقليدي ينطبق على شبكات التواصل الاجتماعي من جرائم رأي وسب وقذف موضحا ان لهذا السبب قامت الدول بسن التشريعات واصدار العديد من القوانين التي تجرم اساءة استخدام تلك الوسائل بما يضمن حماية المجتمع ومحاصرة الجريمة ومحاولات إثارة الفتنة والكراهية والعنصرية والطائفية.

وسائل التواصل الاجتماعي وجدت اهتماماً كبيراً بعد دورها في احداث العالم العربي الأخيرة